مؤتمر اقتصاديات النشر فى العالم العربى يبحث عن حل:

# رئيس اتحاد الناشرين المصريين:

# مصر الأولى عربيًا فى قرصنة الكتب

**نسرين عبدالرحيم**

ناقش مؤتمر اقتصاديات النشر فى العالم العربى الذى يقام لأول مرة بين منظمة الإفلا للمكتبات (الاتحاد الدولى لجمعيات ومؤسسات المكتبات) ومكتبة الإسكندرية قضايا النشر وأثرها على الوطن العربى. جمع المؤتمر نخبة من المتحدثين الدوليين والعرب، وتم طرح العديد من القضايا ومنح الفرصة للعديد من المكتبيين حول العالم لمناقشة خبراتهم والدخول فى مناقشات حول قضايا النشر.

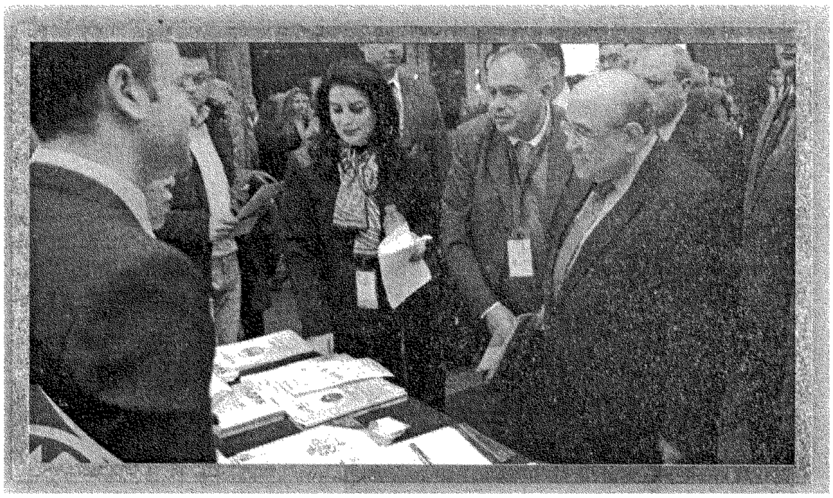

افتتح دكتور مصطفى الفقى مدير مكتبة الإسكندرية المؤتمر بكلمة قال فيها: إن العالم يعيش فترة محورية بين النشر الإلكترونى والنشر الورقى، وأن المستقبل ينبئ بحدوث تحوّل كامل فى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية يصعب فيها التكهّن بمدى صمود الإصدار الورقى أمام الإلكترونى.

سعيد عبده مصطفى، رئيس اتحاد الناشرين المصريين تحدّث فى المؤتمر عن حقوق الملكية الفكرية بين ثقافة القارئ والناشر والقوانين الحمائية. وأكد أنه ليس كل الناشرين والقائمين على صناعة النشر فى مصر على مستوى فكرى واحد وعلى علم بالملكية الفكرية وأهميتها فى هذه الصناعة. ولفت إلى جهود الاتحاد فى تنمية مهارات الناشرين وتعليمهم ماهية قوانين الملكية الفكرية لكى لا يتعدى ناشر على حقوق غيره. وقال فى المؤتمر: «احتلت مصر فى مسألة التزوير والقرصنة المركز الأول على مستوى الدول العربية سواء بالسرقة من داخل مصر أو خارجها».

جزء من المسئولية يتحمّله الناشر وفق رؤية سعيد عبده، فارتفاع سعر الكتاب يعطى فرصة للمزوّر بيعه بسعر أقل، فبعض الكتب أسعارها مُبالغ فيه بصورة كبيرة.

وأضاف: «حرّرت من خلال الاتحاد خلال العام الماضى 614 قضية تزوير وصادرنا الكتب».

لفت رئيس اتحاد الناشرين المصريين خلال المؤتمر كذلك إلى أهمية دور الإعلام فى التوعية وحماية صناعة الملكية الفكرية. وأشار إلى دراسة حديثة فى فرنسا سيتم الإعلان عنها فى معرض باريس للكتاب مارس القادم، تفيد بأن الكتاب الإلكترونى فى تراجع فى أوروبا بينما الكتاب الورقى فى تصاعد.

يشمل سجل اتحاد الناشرين المصريين 1260 ناشرا مصريا، بينما بحسب تصريح رئيسه يوجد ألف ناشر مصرى آخر غير مسجل أو خارج المنظومة بحسب تعبيره.

بدأ حسين دعسة، مدير تحرير جريدة الرأى الأردنية حديثة بالإشارة إلى «الخطر القادم من النشر الإلكترونى أو النشر الرقمى»، فهو بحسب كلامه يشكل صدمة لكل أشكال النشر الورقى من صحف ومجلات وكتب. وتابع حديثه: هناك ضوابط فى كل أنحاء العالم لفهم معنى اقتصاد النشر الورقى، فى الأردن نعانى من مشكلة ونقص هائل فى المعلومات والنظم المعرفية، أما قوانين الملكية الفكرية فى الأردن فضائعة.

دكتور أمجد الجوهرى أستاذ المكتبات والمعلومات ورئيس قطاع المكتبات بمكتبة الإسكندرية أشار إلى بروتوكول التعاون بين مكتبة الإسكندرية و«الإفلا» (الاتحاد الدولى لجمعيات ومؤسسات المكتبات) الذى بموجبه يعقد مؤتمر اقتصاديات النشر هذا لأول مرة بالوطن العربى ومن مصر، وسيكون طموح المؤتمر كل عام بحث قضية من القضايا التى تهمّ المكتبات ومراكز المعلومات، والوصول إلى توصيات تسعى للتوافق ما بين الناشرين والمؤلفين والمكتبات.

شرح دكتور خالد الحلبى، رئيس الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات آلية عمل مؤتمر اقتصاديات النشر فى الوطن العربى، وغايته فى الجمع بين الجوانب الفنية والجوانب القانونية فى قضايا النشر، بما يضمن كذلك الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.

وأكد ضرورة التكامل ما بين أطراف صناعة النشر: المؤلف والناشر والمكتبات ومراكز المعلومات للحفاظ على مستوى صناعة النشر. وألمح إلى تصريح سابق لرئيس الاتحاد الدولى للناشرين بأنه لا توجد نسب واضحة لإنتاج الكتب سنويا على المستوى العربى، وأنه منذ عام 2016 حتى بداية 2019 لا يوجد لدى العرب إحصائيات عن إنتاج الكتب رغم أهمية الإحصائيات حتى يتم معرفة وضع العالم العربى بالنسبة لباقى دول العالم.

من جانبه أوضح دكتور حسام لطفى المستشار القانونى لاتحاد الناشرين المصريين أن حجم الصادرات من النشر فى العالم بلغ 153 مليار دولار سنويا، وهذا يعنى أننا «أمام صناعة تشكو من عدم وجود منظومة علمية علاقاتها، وليست تعانى من سوء النشر». وأشار إلى انخفاض معدّل القراءة فى الدول العربية ومصر خاصة، وإلى اختفاء المكتبات المدرسية بعد امتناع وزارة التربية والتعليم عن تزويدها من دور النشر المختلفة. ■